



السياسة الخارجية لإيران في طور التغيير المستمر ديناميات النقاش الداخلي ومسارات غير متوقعة*

بقلم: سينا توسي

ترجمة: صفا مهدي عسکر

تحرير: د. عمار عباس الشاهين

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية



تأسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية عام 2008 بمدينة بابل (الحلة)، وحصل على شهادة التسجيل من دائرة المنظمات غير الحكومية المرقمة 1Z71874 بتاريخ 25/12/2012، بوصفه مركزاً علمياً يهتم بدراسة الموضوعات السياسية والمجتمعية، فضلاً عن الاهتمام بالقضايا والظواهر الراهنة والمحتملة في الشأن المحلي والإقليمي والدولي، ويعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجها، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

- لا يجوز إعادة نشر أي من هذه الأوراق البحثية إلا بموافقة المركز، وبالإمكان الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملاً.
- لا تعبّر الآراء الواردة في الورقة البحثية عن الاتجاهات التي يتبعها المركز وإنما تعبّر عن رأي كاتبها.
- حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

للتواصل

مركز حمورابي

للباحوث والدراسات الاستراتيجية

العراق - بغداد - الكرادة



+964 7810234002



hcrsiraq@yahoo.com



www.hcrsiraq.net



في أواخر آب أكد آية الله علي خامنئي المرشد الأعلى لإيران خلال كلمة ألقاها في مناسبة رسمية رفضه أي دعوات لإجراء محادثات مباشرة مع واشنطن واعتبرها "سطحية" واصفًا الصراع مع الولايات المتحدة بأنه "غير قابل للحل"، وصرّح بأن الهدف الحقيقي للأميركا يكمن في جعل الجمهورية الإسلامية في إيران "مطوعة" وهو ما اعتبره استهانة لن يقبلها الشعب الإيراني، مؤكّداً أن الإيرانيين سيقاومون هذا الطموح "بكامل قوتهم". ورغم تأثير خطورة تصريحات خامنئي فإنها تمثل أحد أبعاد السياسة الإيرانية المنقسمة بعد الحرب، فقد تسرعت الفصائل المختلفة في طهران لتقديم بيانات ومقترنات حول سبل التعامل مع الدمار الذي لحق بالبلاد، بما في ذلك آلاف القتلى وتدمير جزء كبير من البنية الداعية، وبرنامج نووي تضرر بشدة دون أن يُدمر بالكامل.

وتحت هذه الضوضاء السياسية يبرز سؤال جوهري: ما الخيار الحقيقي الذي قدّمه واشنطن لإيران سوى الضغط والعداء؟ ومن هذا النماذج الداخلي يظهر نوع من "الأرضية الوسطية" التي تميل إلى دفع الجمهورية الإسلامية في إيران بعيداً عن أيأمل في التهدئة مع الولايات المتحدة وأوروبا، وتقرّبها تدريجياً من تحول استراتيجي أعمق نحو الصين.

في هذا السياق السياسي المضطرب برزت جبهة الإصلاح التحالف الرئيسي للأحزاب الإصلاحية الإيرانية كنقطة محورية للنقاش، وتنحدر جذور هذا التحالف من الحركة التي أوصلت محمد خاتمي إلى الرئاسة عام 1997، حيث طالما دافعت عن التغيير الديمقراطي داخلياً وتحسين العلاقات مع الغرب، ورغم سنوات القمع تظل الجبهة مؤثرة فقد دعمت مسعود بیزشیکیان في الانتخابات الرئاسية المفاجئة العام الماضي بعد وفاة الرئيس المحافظ إبراهيم رئیسي في حادث تحطم طائرة هليکوبتر. وفي هذا الإطار أحدث بيان جبهة الإصلاح حول "المصالحة الوطنية" بعد الحرب صدى واسعاً: دعا البيان إلى إطلاق السجناء السياسيين وإصلاح الإعلام الحكومي واستعادة ثقة الجمهور وفي خطوة أكثر إثارة للجدل، تعليق تخصيب اليورانيوم طواعية مقابل رفع العقوبات بالكامل.

وجاء الرد على البيان سريعاً وحاداً، فقد وصفت وسائل الإعلام المتشددة البيان بأنه ساذج و"استسلام" وحتى خيانة، ورأى الصحفي المحافظ البارز عبد الله جانجي أن البيان يمثل "تقاطعاً مشتركاً" مع مواقف الرئيس الأميركي دونالد ترامب ورئيس الوزراء الإسرائيلي(**) بنiamin Netanyahu في رفض التخصيب، وذهب مهدي محمدي مستشار رئيس البرلمان محمد باقر قالبياف إلى حد اعتباره "خيانة تاريخية" و"تعادلاً مع بيان جيش النظام الإسرائيلي")، وقد كان الهدف من هذا الخطاب ليس مجرد المعارضة بل تجريم فكرة التسوية نفسها فيما يخص برنامج تخصيب اليورانيوم. ولم يقتصر النقد على التيار المتشدد، فقد ابتعدت حكومة بیزشیکیان- رغم خلفية الرئيس الإصلاحية- عن البيان بسرعة كما فعلت أبرز الشخصيات الإصلاحية، وحذر محمد رضا جلایببور عالم الاجتماع والصوت السياسي الصاعد الذي يشغل منصب نائب في مكتب الشؤون الاستراتيجية للرئيس من أن

* Sina Toossi, Iran's Foreign Policy Is Changing in Real Time The debate in Tehran is heating up—and moving in unexpected directions, FOREIGN POLICY, September 11, 2025.

البيان قلّص خيارات الجمهورية الإسلامية في إيران إلى "الاستسلام أو الحرب" مشيرًا إلى أن الاستسلام الكامل في مسألة التخصيب لن يحمي البلاد من هجمات مستقبلية "بذرائع أخرى".

وجاء الرد على البيان سريعاً وحادة، فقد وصفت وسائل الإعلام المتشددة البيان بأنه ساذج و"استسلام" وحتى خيانة، ورأى الصحفي المحافظ البارز عبد الله جانجي أن البيان يمثل "تقاطعاً مشتركاً" مع مواقف الرئيس الأميركي دونالد ترامب ورئيس الوزراء (الإسرائيلي)** بنiamin Netanyahu في رفض التخصيب، وذهب مهدي محمدی مستشار رئيس البرلمان محمد باقر قالیباف إلى حد اعتباره "خيانة تاريخية" و"تعادلاً مع بيان جيش النظام (الإسرائيلي)"، وقد كان الهدف من هذا الخطاب ليس مجرد المعارضة بل تجريم فكرة التسوية نفسها فيما يخص برنامج تخصيب اليورانيوم. ولم يقتصر النقد على التيار المتشدد، فقد ابتعدت حكومة بیزشیکیان- رغم خلفية الرئيس الإصلاحية- عن البيان بسرعة كما فعلت أبرز الشخصيات الإصلاحية، وحذر محمد رضا جلایبور عالم الاجتماع والصوت السياسي الصاعد الذي يشغل منصب نائب في مكتب الشؤون الاستراتيجية للرئيس من أن البيان قلّص خيارات الجمهورية الإسلامية في إيران إلى "الاستسلام أو الحرب" مشيرًا إلى أن الاستسلام الكامل في مسألة التخصيب لن يحمي البلاد من هجمات مستقبلية "بذرائع أخرى".

لم يكن الرد على بيان جبهة الإصلاح سوى جانب واحد من المشهد السياسي الإيراني المتغير، وبينما تتحرك الشخصيات السياسية عبر طيف واسع من التوجهات تشهد المؤسسات الرسمية إعادة ترتيب عميق ما يشير إلى إعادة معايرة أوسع للسياسة الإيرانية بعد الحرب، فقد عاد الرئيس السابق حسن روحاني للظهور مجدداً مع انتقاد ضمني للحرس الثوري ومجلس صيانة الدستور الهيئة غير المنتخبة التي تتحقق من أهلية المرشحين للسلطة محذراً "يجب إعادة القوات المسلحة إلى مهامها الجوهرية، الاقتصاد ليس من مسؤولية القوات المسلحة"، ومع ذلك اقتنى هذا النداء للإصلاح الداخلي بتوبيخات حادة لواشنطن وأوروبا مؤكداً أنها أثبتت مراراً أنها شركاء تفاوض غير موثوقين.

وعلى المستوى المؤسسي هناك أيضاً تغيرات جارية، فقد تم تعيين علي لاريجاني رئيس البرلمان المعتدل السابق والذي منع مرتين من الترشح للرئاسة أميناً لمجلس الأمن القومي الأعلى أعلى هيئة لصنع القرار في السياسة الخارجية والدفاعية الإيرانية. وضمن هذا المجلس تم إنشاء "مجلس الدفاع" الجديد الأول منذ حرب إيران والعراق (1980-1988) في إشارة إلى أن طهران لا تكتفي بتقييم دروس النزاع السابق بل تستعد أيضاً للمرحلة القادمة.

وتتزامن هذه التحركات مع حالة استثنائية من عدم اليقين بشأن ما تريده واشنطن فعلياً من إيران، فمنذ بداية ولايته الثانية أطلق الرئيس الأميركي دونالد ترامب سلسلة من التناقضات دعوات للتفاوض دون خطوط حمراء واضحة ثم انضمما إلى ما وصفه البعض بـ"الحرب (الإسرائيلية) ضد إيران" وإصدار أوامر بالإجلاء من طهران ثم

** لمقتضيات الأمانة العلمية، وضرورات الترجمة الدقيقة، تم الإبقاء على كلمة (ישראל)، وهو لا يعني اعتراف المركز بها، وما هو مكتوب يمثل رأي وأفكار المؤلف.

الإشارة إلى خفض التصعيد والمطالبة بـ"استسلام غير مشروط" قبل أن يسعى لاحقاً لوقف إطلاق النار بعد أن تباهى بتدمير البرنامج النووي الإيراني، وفي ظل هذا التقلب لم تجد القيادة الإيرانية سبباً لتغيير موقفها الراسخ على مدى السنوات الماضية.

ولا يزال الخط الرسمي الإيراني ثابتاً إلى حد كبير التأكيد على حق إيران في التخصيب ورفض التفاوض حول القضايا غير النووية، وقد كرر كبار المسؤولين من وزير الخارجية عباس عراقجي إلى خامنئي نفسه أن طهران لن تقبل أي اتفاق يشترط التخلص الكامل عن التخصيب، ومع ذلك ما زالت هناك لمحات من المرونة حيث أعاد نائب وزير الخارجية مؤخراً التأكيد على موقف إيران الطويل الأمد بأن طهران "يمكن أن تكون مرنة بشأن قدرات وحدود التخصيب"، لكن كما أشار لاريجانى في منشور له على منصة X بتاريخ 2 ايلول بينما الطريق أمام المفاوضات مع الولايات المتحدة ليس مغلقاً فإن مطالب مثل قيود الصواريخ "تلغى أي إمكانية للتفاوض".

وبالرغم من كل ذلك لا توجد أي مؤشرات على سعي إيران السريع لامتلاك سلاح نووي، بل أصبح برنامجهما النووي متعمداً في غموضه دون إشراف دولي على المنشآت المتضررة أو الإطلاق على مخزوناتها من اليورانيوم والطرد المركزي، ويعتبر المحللون الإيرانيون هذا الغموض عنصر قوة استراتيجي يعزز الردع دون تجاوز العتبة النووية.

أما التحول الأكثر وضوحاً فيتمثل في التوجه الاستراتيجي طويل الأمد لإيران، فرغم تمسكها بخطوطها الحمراء بشأن التخصيب والصواريخ تميل طهران الآن بشكل أكثر حسماً نحو القوى غير الغربية وعلى رأسها الصين مع اعتماد هذه الشراكة كركيزة أساسية لمسارها بعد الحرب، وعلى عكس الكثير من التحليلات الغربية لم تحظى إيران الصين بشكل كامل حتى بعد انسحاب ترامب من الاتفاق النووي عام 2018، وقد لاحظت صحيفة "فرهيختگان" المحافظة مؤخراً أن طهران اعتبرت بكين دائماً خياراً احتياطياً متخلية عن المبادرات الكبرى كلما ظهرت فرص عابرة مع الغرب بما في ذلك عرض الاستثمار البالغ 40 مليار دولار الذي قدمه شي جين بينغ عام 2016 دون أن يسفر عن نتائج ملموسة في حين ظل "خارطة طريق التعاون لمدة 25 عاماً" رمزاً إلى حد كبير لافتقار إيران للمبادرة.

وفي فترة قصيرة من تخفيف العقوبات بعد الاتفاق النووي عام 2015، منحت طهران عقوداً مربحة للشركات الغربية مثل توتال وإيرباص وبويينغ متقدمة على الشركات الصينية، كما أقر حسين قاهري رئيس مركز الدراسات الاستراتيجية الإيرانية- الصينية قائلاً "لقد تخلينا عن الصين مراراً وتكراراً من أجل مكاسب قصيرة المدى وقد صرخ الصينيون مراراً بعدم وجود ثقة استراتيجية تجاه إيران".

وقد أجبرت نتائج الحرب وعودة عقوبات الأمم المتحدة طهران على إعادة التفكير في نهجها إذا أرادت جذب استثمارات صينية في البنية التحتية والدفاع عليها أن تتصرف كشريك طويل الأمد موثوق، لا مجرد اللجوء إلى بكين في أوقات الأزمات، وحتى العديد من الإصلاحيين باتوا يشاركون هذا الرأي فقد أكد جلاليبور بينما يضغط من أجل إصلاحات ديمقراطية أوسع داخلياً، أن إيران يجب أن تظهر الثبات والموثوقية إذا كانت تتوقع استثمارات صينية كبيرة. وشكل هذا التوجه محور قمة منظمة شنغهاي للتعاون في تيانجين الصين التي قدّمت

أقوى مؤشر حتى الآن على التحول الحاسم نحو بكين، بالنسبة لطهران كان التوقيت حاسماً فبينما كانت لا تزال تعافي من الحرب التي استمرت 12 يوماً وتواجه إعادة فرض العقوبات، حصلت على غطاء دبلوماسي نادر مع إدانة قادة منظمة شنفهاري للضربات الأميركية-الإسرائيلية، في الوقت نفسه شارك عراقي مع نظرائه الروس والصينيين في رسالة مشتركة للأمم المتحدة رفضاً لإعادة العقوبات معتبراً إياها بلا أساس قانوني وذات آثار سياسية مدمرة.

كما استغل بيزشيكيان القمة للتواافق العلني مع أجندة بكين مؤيداً دعوات إصلاح الحكومة العالمية ونزع الهيمنة عن الدولار وأدليات جديدة للاستجابة للأزمات مع إبراز ميناء تشابهار الإيراني كعنصر محوري لربط الصين بآسيا الوسطى وما بعدها، ومن جانبه أكدت بكين احترام حقوق إيران النووية وسيادتها وكرامتها واتفق الطرفان على "التنفيذ الأقصى" للاتفاقية المتعثرة منذ 25 عاماً، وكانت أبلغ الإشارات الرمزية من بكين دعوة إيران دون الولايات المتحدة أو معظم أوروبا أو (إسرائيل) أو بعض دول الخليج لحضور عرض عسكري بمناسبة "يوم النصر" للحرب العالمية الثانية في إشارة واضحة إلى موقع طهران في النظام متعدد الأقطاب الذي تتصوره بكين، كما وصف عراقي زيارته الإيرانية للصين بأنها "واحدة من أهم الزيارات في تاريخنا".

وفي هذا السياق حملت تصريحات خامنئي في آب أيضاً دعماً ملحوظاً لبيزشيكيان حيث حث الإيرانيين على "دعم خدام البلاد ودعم الرئيس" واصفاً إياه بأنه مجتهد ومثابر ومخلص، وتهدف هذه الرسالة بعد الحرب إلى إظهار الإجماع على أعلى مستويات القيادة، بالنسبة لواشنطن وأوروبا تمثل هذه التطورات نقطة انعطاف فالمضي قدماً في نهج الضغط والصراع قد يدفع إيران أكثر نحو دائرة النفوذ الصيني ويعمق تحديها النووي فيما يظل البديل اختبار إمكانية تقديم حوافز جدية لجذب طهران نحو مسار أكثر توازناً وخلق مساحة للتواصل المتعدد.